
كلمة الإفتتاح في ندوة التشريعات المالية

يسعدني أن أتحدّث اليوم أمام هذا الجمع الكريم بمناسبة إفتتاح هذه الندوة التي ينظّمها معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وبنك الكويت المركزي، بمشاركة صندوق النقد الدولي، والتي تهدف إلى إتاحة الفرصة أمام الحضور لمناقشة بعض الجوانب القانونية في العمل المصرفي.

وعلى الرغم من شموليّة موضوع هذه الندوة، لاسيما وأن النشاط المصرفي هو نشاط متنشعب ومتداخل، وذلك لإرتباطه بالعديد من الجوانب والإعتبارات الإقتصادية والإجتماعية والتشريعية والتقنيّة وغيرها، نظراً لما يقدمه القطاع المصرفي من خدمات متعدّدة ومتنوّعة إلى مختلف شرائح المجتمع وقطاعاته الإقتصادية ووحداته المؤسسية، فإنني على ثقة بأن هذه الندوة تمثل فرصة مناسبة لإلقاء الضوء على الجوانب القانونية المرتبطة بالعمل المصرفي، والذي تحكمه قواعد وأعراف دولية لها طبيعتها الخاصة، وبما يحقّق الإستفادة المرجوّة منها إن شاء الله.

ولعلي في غنى عن التطرّق الآن إلى الطبيعة الخاصة بأعمال البنوك، والمخاطر التي تواجهها، والآثار التي قد تترتّب عليها. إلا أنه تجدر الإشارة إلى

أن الأهمية التي يمثلها النظام المصرفي للإقتصاد الوطني كانت الدافع من وراء إهتمام المؤسسات والهيئات الدولية بتطوير مجموعة من المعايير الدولية التي تحكم تنظيم العمل المصرفي، وترفع من درجة كفاءته في إطار منظومة رقابية فعّالة.

ومما لا شك فيه أن تطوير وإستكمال منظومة التشريعات المصرفية والمالية بما يستجيب للتحوّلات الرئيسية التي تشهدها الصناعة المصرفية بشكل عام، يعتبر أحد العوامل الهامّة المؤثرة في درجة كفاءة الجهاز المصرفي، وتوفير المقوّمات التي تتيح له القيام بدور أكثر فاعلية من أجل تعزيز نمو وأداء مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى الدور الملموس للسلطنتين التنفيذية والتشريعية في دولة الكويت لإستكمال وتطوير التشريعات المصرفية والمالية، حيث شهد عام ٢٠٠٣ صدور القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣ بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى قانون البنك المركزي رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية. كما تمّ في بداية العام الحالي (عام ٢٠٠٤) إدخال تعديلات أخرى على بعض أحكام ذلك القانون.

من ناحية أخرى، فإنه مع تشابك وتداخل العلاقات في نواحي العمل المصرفي، سواء فيما بين وحدات الجهاز المصرفي بعضها البعض على المستويين المحلي والخارجي، أو فيما بين تلك الوحدات وعمالئها، تبرز أهمية وجود فهم واضح للجوانب القانونية المتعلقة بمختلف نواحي العمل المصرفي،

حيث ثبت من التجارب والأزمات التي واجهت النظم المصرفية في العديد من دول العالم أن قصور البيئة التشريعية كان أحد العوامل المؤثرة في إتساع الآثار المترتبة على هذه الأزمات، والتأخر في إجراءات معالجتها. وبناءً على ذلك، فقد تبنت العديد من الدول توجُّهاً لتكوين نظام قضائي متخصص بالنظر في الجوانب المصرفية والمالية والتجارية.

ولئن كان من المسلم به أن إجراءات التقاضي في معاملات البنوك لا تختلف كثيراً عن إجراءات التقاضي في المعاملات الأخرى، حيث تخضع للإجراءات ذاتها المقررة بمقتضى القانون، إلا أنه نظراً لأن معاملات المؤسسات المالية لها طبيعتها الخاصة، وتتعلق قضاياها بحقوق مالية للأطراف المتنازعة، فإن الدعاوى التي تتعلق بتلك المعاملات تمس مراكز مالية لكيانات لها دورها الفاعل والمؤثر في الإقتصاد الوطني. كما تختلف في هذه المعاملات الجوانب الفنية بالجوانب القانونية، وبالتالي فإن توفير المناخ التشريعي والقضائي المناسب - لهذا النوع من المنازعات - يعتبر أمراً حتمياً تفرضه طبيعتها. ولذلك، فإن الأمر يتطلب معالجة خاصة لهذا النوع من القضايا بما يكفل حسن سير القضاء وسرعته ومحاربة إغتصاب الحقوق والمماطلة في تأديبة الإلتزامات، الأمر الذي يمتد أثره بالضرورة إلى زيادة الإستثمارات الوطنية والأجنبية، وما لذلك من دور حيوي في زيادة معدلات النمو في الإقتصاد الوطني.

إن الدراية الكافية بالتطورات والمتغيرات المحلية والدولية للعمل المصرفي والمالي يعتبر أحد أهم السبل لتحقيق عدالة سريعة وفاعلة في المنازعات المصرفية والمالية، وما لذلك من أثر في تحقيق الإستقرار في المراكز القانونية المترتبة على تلك المنازعات، لاسيما وأن الأسواق المالية تتصف بالتطور والتجدد المستمر، وهو ما يتطلب توفير بيئة رقابية تحرص على تطوير وتطبيق الأنظمة والسياسات الرقابية وفقاً لأحدث التطورات والمتطلبات العالمية من ناحية، والمراجعة المستمرة للتشريعات المنظمة للعمل المصرفي والمالي بما يتماشى مع التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية والمالية من ناحية أخرى.

ولا يفوتني في هذا المجال أن أشير إلى الدور الأساسي والفاعل الذي يقوم به القضاء في إعمال صحيح القانون على النزاعات المصرفية التي تعرض عليه بما يحقق مقاصد المشرع، ويضع قواعد راسخة تكون نبراساً للكافة في شأن فهم التشريعات المصرفية والمالية وكيفية إعمالها. ولعل مشاركة البنك المركزي في تنظيم هذه الندوة لخير دليل على تقديره وحرصه على تحقيق الهدف منها.

وفي الختام، أمل أن تتيح هذه الندوة فرصة الوقوف على طبيعة العمل المصرفي والجوانب القانونية المتعلقة به، على نحو يساعد على إثراء تلك الجوانب ويؤثر إيجاباً في الأوضاع المصرفية والمالية، وما يتبع ذلك من دفع لعملية التنمية الاقتصادية في البلاد.